الأمم المتحدة S/2014/709

مجلس الأمن

Distr.: General
30 September 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٦ (٢٠١٤)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أواصل إبلاغه عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي واطلاعه على أي انتهاكات خطيرة للاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق) الموقَّع في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في أبيي وعن عمليات قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ (S/2014/518)، ويبيّن التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي التي صدر بها تكليف بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١) في ما يتصل بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، ويوصي بأن ينظر المجلس في تمديد إضافي لولاية القوة لمدة أربعة أشهر.

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – اتسمت الحالة الأمنية في منطقة أبيي خلال الفترة المستعرضة بالهدوء النسبي، رغم استمرار التوترات الأساسية المتعلقة بوجود عناصر أمنية من كلا الطرفين واستمرار حالة الجمود السياسي بشأن المركز القانوني النهائي للإقليم.

٣ – واستمر انتشار ما يتراوح من ١٢٠ إلى ١٥٠ من أفراد شرطة النفط السودانية المسلحة في مجمّع دِفرة النفطي انتهاكا للاتفاق المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وقرارات متعددة صادرة عن مجلس الأمن. ولاحظت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أيضا

021014 021014 14-61737 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وجود أعداد صغيرة من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان المسلحين في جنوب أبيي، انتهاكا للاتفاق ولقرارات المجلس.

٤ - ولا يزال وجود أسلحة نارية صغيرة ومتوسطة الحجم لدى القبيلتين مدعاة لقلق شديد. وقد واصلت البعثة، أثناء الدوريات التي قامت بها، نزع سلاح الأفراد الذين يحملون أسلحة. وفي ٢٢ تموز/يوليه، قام جنود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بنزع سلاح فرد من أفراد قبيلة المسيرية كان يحمل بندقية من طراز AK-47 و ٢٥ طلقة ذخيرة. وأُبلغ أيضا عن حادثتين أطلقت فيهما النيران أثناء الفترة المستعرضة. وفي مساء يوم ٢٧ تموز/يوليه، سمع جنود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي طلقات نارية في قرية أويلنوم بجنوب أبيي. ولم تتمكن القوة الأمنية المؤقتة، بعد زيارتها المنطقة وتفاعلها مع السكان المحليين، من تحديد مصدر إطلاق النار. وفي ليلة ٢٩ تموز/يوليه، سُمعت طلقتان ناريتان على مقربة من بلدة أبيي، ولكن لم يتسن تحديد مصدرهما كذلك.

٥ - وبحلول منتصف تموز/يوليه، ومع بدء موسم الأمطار شمالي أبيي، استكمل أفراد المسيرية الرُحَّل هجرتهم الموسمية وخروجهم من منطقة أبيي في اتجاه الشمال. وحتى ١٠ أيلول/سبتمبر كان يقدر أن ٠٠٠ ٥ فقط من أفراد المسيرية موجودون في داري والعسكر ودفره والمقينص وفاروق بشمال أبيي. وظل عدد أفراد قبيلة دينكا نقوك في منطقة أبيي عند مستوى ٠٠٠ ٨١ تقريبا. إذ لم تحدث زيادة في عدد المشردين داخليا من أفراد تلك القبيلة الذين عادوا أثناء الفترة المستعرضة.

٦ - وفي ٢٨ تموز/يوليه بدأت الخدمة المتنقلة لشركة MTN في جنوب السودان العمل في منطقة أبيي. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، شكا مسؤولون في حكومة السودان إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مما اعتبروه إنشاء خدمة اتصالات سلكية ولاسلكية غير مأذون بها في منطقة أبيي من جانب شركة تابعة لجنوب السودان، ومما يمثل بالتالي انتهاكا لسيادة السودان. وما زال علم جنوب السودان، الذي رُفع أيضا في أعقاب الاستفتاء الانفرادي لقبيلة دينكا نقوك الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، موجودا أيضا فوق برج شركة MTN، وهو ما يُنظر إليه من جانب حكومة السودان على أنه استفزاز غير مقبول. وتراقب قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الحالة عن كثب لمنع وقوع أي حادث أمني حول هذه المسألة.

٧ - وقد واصلت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي تنفيذ استراتيجيتها المتعددة الأوجه لمنع النزاع والتخفيف منه، التي تتألف من إجراء تقييمات للرصد والإنذار المبكر، ونشر أفراد في مناطق التوتر المحتملة، وتسيير دوريات قوية ورادعة ليلا ونهارا، والرصد

الجوي والتفاعل المتواصل مع المجتمعات المحلية من خلال اللجان الأمنية المشتركة ومع السلطات في السودان وفي جنوب السودان. وقد ظل ما مجموعه ست لجان أمنية مشتركة عاملة أثناء موسم الأمطار في مختلف أنحاء منطقة أبيي. وبوصول موسم الأمطار، عدَّل العنصر العسكري في البعثة خطة انتشاره للتمكين من توفير الأمن والحماية للمدنيين في ظل أحوال انخفاض التنقل.

٨ - وواصل أفراد الشرطة في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي إسداء المشورة والدعم لرئيس البعثة وقائد القوة وللعنصر العسكري فيها بشأن المسائل المتعلقة بالقانون والنظام وحماية المدنيين. وقدموا التدريب والمشورة أيضا لآليات المراقبة الطوعية وغير المسلحة للأحياء ولآليات حماية المجتمعات المحلية بشأن المسائل المتعلقة بالقانون والنظام، والدعم التنسيقي للدوريات في المجتمعات المحلية. وإضافة إلى ذلك، أسهم أفراد الشرطة في الجهود التي بذلها العنصر العسكري في توعية القبيلتين بالحاجة إلى الحوار بينهما.

٩ - وفي ظل تقييدات التنقل التي فرضها موسم الأمطار، انخفضت عمليات إزالة الألغام التي تقوم بها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، نتيجة لمحدودية القدرة المتاحة للاستجابة لأي مهمة طارئة لإزالة أعتدة متفجرة. وقد استغلت الدائرة تلك الفترة للتركيز على التخطيط التشغيلي للاستعداد لموسم الجفاف المقبل وعلى المهمة المقبلة المتمثلة في دعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وكذلك بناء قدرات الموظفين والشركاء المنفذين.

ثالثا - التطورات السياسية

١٠ - إلحاقا بالتوصيات المنبثقة من الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الذي اختتم مؤخرا (انظر S/2014/336)، والتي رحب مجلس الأمن بها في قراره ٢١٥٦ (٢٠١٤)، واصلت تلك القوة والأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة إثيوبيا تحاورها المشترك مع حكومتي السودان وجنوب السودان لتشجيعهما على اتخاذ خطوات ملموسة للعمل على توطيد السلام والأمن في أبيي واستئناف تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

١١ - وفي الوقت ذاته، قامت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بمبادرتين تهدفان إلى تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض. ففي تموز/يوليه، طلبت البعثة تعاون حكومة السودان في إجراء تقييم مشترك للتهديدات الأمنية لمنشآت النفط في دِفرة. وهذا التقييم من شأنه أن يشكل خطوة أولية في وضع مقترحات ترمي إلى تبديد مخاوف البلد في هذا الصدد، مما يتيح انسحاب وحدات الشرطة التابعة له. وقد اعترضت حكومة

السودان، في اجتماع عُقد مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في ١٦ أيلول/سبتمبر، على الاقتصار على شرطة النفط تحديدا واقترحت بدلا من ذلك إجراء تقييم أمني لمنطقة أبيي بأكملها. وتتواصل المباحثات مع حكومة السودان بشأن هذه المسألة.

١٢ - وفي أوائل آب/أغسطس، بدأت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في التحاور مع جماعات قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك بشأن ضرورة ومزايا الحوار القبلي، بما يشمل زعماء القبيلتين وكبار السن والمثقفين والجماعات النسائية والشباب والحرفيين والجماعات الدينية والسلطات المحلية. وقد جرت عملية التوعية على مستوى الكتائب بصفة رئيسية، إلى جانب أفراد الشرطة، وفي حالات معينة ضمن إطار لجان الأمن المشتركة. ومع أن الاستجابة بوجه عام كانت إيجابية، فقد أعربت كلتا القبيلتين عن عدد من الشواغل التي يجب معالجتها إما قبل الحوار الطائفي أو أثناءه. وتحديدا، أعربت زعامة قبيلة دينكا نقوك عن إحساسها بالإحباط ودعت قبيلة المسيرية إلى الاعتراف بالمسؤولية وتقديم تعويض عن اغتيال شيخ زعماء قبيلة دينكا نقوك، كوول دينق كوول، في ٤ أيار/مايو ٢٠١٣. ودعا بعض ممثليها أيضا قبيلة المسيرية إلى الاعتراف بنتيجة الاستفتاء الانفرادي الذي أجرته قبيلة دينكا نقوك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، والذي أيدت فيه الأغلبية الواسعة من تلك القبيلة أن تصبح أبيي جزءا من جنوب السودان. أما قبيلة المسيرية، من الناحية الأخرى، فقد أعربت عن قلقها بشأن مدى إمكانية تأثير ذلك الاستفتاء على قدرتها على الهجرة من خلال أبيي والحصول على مياه كافية وأراضي للرعي من أجل ماشيتها.

١٣ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أفادت وسائط الإعلام بأن الرئيس السوداني عمر حسن البشير قد عيّن السيد حسن علي نمر الجلة، وهو من أفراد عشيرة الحّمر التابعة للمسيرية، في منصب الرئيس المشارك الجديد الممثل لحكومة السودان في لجنة الرقابة المشتركة في أبيي. وقد حلّ السيد علي نمر محل السيد الخير الفهيم المكي، الذي كان رئيسا مشاركا لتلك اللجنة منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، اجتمع رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مع السيد علي نمر ونائبه ليشدد على الأهمية الحاسمة لاستئناف اجتماعات اللجنة على الفور، لدعم البعثة في التصدي للتحديات الأمنية التي تواجه المنطقة. وقد أكد الرئيس المشارك من جديد التزام حكومة بلده باستئناف اجتماعات اللجنة على الفور وكذلك بالتنفيذ التام لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، بما يشمل إنشاء مؤسسات مؤقتة مشتركة. وما زال على حكومة جنوب السودان أن تؤكد هوية الرئيس المشارك للجنة الذي يمثلها. فالرئيس المشارك السابق، إدوارد لينو، انسحب من منصبه

في أعقاب الاستفتاء القبلي الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وانضم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة التي يرأسها نائب الرئيس السابق رياك مشار.

١٤ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، أثار الرئيس تابو مبيكي، رئيس الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالتنفيذ، مسألة ضرورة استئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي مع سالفا كير رئيس جنوب السودان، وحثه على تعيين رئيس مشارك جديد لتلك اللجنة وعلى استئناف الحوار مع السودان بشأن تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. ولم يحرز جنوب السودان أي تقدم بشأن هاتين المسألتين. وقد أشار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مع القلق في بيانه الصادر بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر إلى أن العناصر الرئيسية في اتفاق حزيران/يونيه ٢٠١١ لم تنفذ وأن هذه التأخيرات قد أثرت على عودة حياة سكان أبيي إلى طبيعتها. وشدد على أن الإنجازات التي تحققت حتى الآن ستتعرض للتهديد إذا لم يُحرز مزيد من التقدم.

١٥ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أعلنت لجنة الانتخابات الوطنية في السودان نيتها أن تنتهي من تحديد الدوائر الجغرافية لانتخابات عام ٢٠١٥ بحلول منتصف أيلول/سبتمبر وذكرت أن منطقة أبيي ستُدرج باعتبارها إحدى تلك الدوائر. وردا على ذلك، في ١١ أيلول/سبتمبر، أعلن الناطق باسم رئيس جنوب السودان أنه لا يجوز لأي طرف اتخاذ قرارات انفرادية في ما يتعلق بأبيي، وأن قبيلة دينكا نقوك قد أيدت بأغلبية ساحقة أن تصبح أبيي جزءا من جنوب السودان. ومن اللازم أن يعالج الطرفان هذه المسألة، التي قد تمثل مخاطرة جدية يمكن أن تتسبب في انعدام الاستقرار في أبيي.

رابعا - مركز الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

١٦ - استمرت عمليات الرصد الجوي والتحقق التي تقوم بها الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير، بعد استئنافها في ١٦ حزيران/يونيه. ولكن ما زال على السودان وجنوب السودان تسوية نزاعهما حول مكان الخط المركزي لمنطقة الحدود المنزوعة السلاح الآمنة، واستخدامه لتعيين المعابر الحدودية المقترحة. وفي ٢٠ آب/أغسطس، دعا عبد الرحيم حسين، وزير الدفاع السوداني، بعد اجتماعه مع الرئيس مبيكي، في الخرطوم، إلى التنفيذ التام للترتيبات الأمنية الموقعة بين الطرفين ووافق على عقد اجتماع ثنائي مع نظيره في حكومة جنوب السودان لمناقشة هذه المسألة المعلَّقة.

١٧ - وقد أشار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مع القلق، في بيانه الصادر بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر، إلى أنه في ما يتعلق باتفاقات التعاون الموقّعة في أيلول/سبتمبر

٢٠١٢ لم تنفذ جميع عناصر الاتفاقات المتعلقة بأمن الحدود تنفيذا تاما، بما يشمل تحديد الخط المركزي لمنطقة الحدود المتروعة السلاح الآمنة. وأشار إلى تأييده للقيام، في أقرب وقت ممكن، بعقد اجتماع للآلية السياسية والأمنية المشتركة لكي تعالج جميع المسائل المعلَّقة بشأن أمن الحدود.

١٨ - وحتى ١٠ أيلول/سبتمبر، كان لدى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ٢٩ مراقبا وكان لدى السودان ٣٢ مراقبا وكان لدى جنوب السودان ٣٤ مراقبا في الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وفي ١٠ آب/أغسطس، أُوفدت المجموعة الأولى من المراقبين السودانيين إلى المقر القطاعي في قوك مشار (بشمال ولاية بحر الغزال، في جنوب السودان)، بحيث انضمت إلى مراقبين إضافيين من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ومن جنوب السودان من كادقلي (ولاية جنوب كردفان، في السودان). ومن بين جنود الحماية البالغ عددهم ١١٧ الذين أوفدوا إلى الآلية، يبقى ٨٣ في كادقلي ويبقى ٣٨ في قوك مشار.

١٩ - وقد قام المراقبون بثلاث عمليات أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير من مقر قطاع الآلية المشتركة في كادقلي إلى مناطق توراكيت ووواديغا، وكافي كنجي. ولم يلاحظ أي وجود عسكري من أي جانب داخل المنطقة الحدودية المتروعة السلاح الآمنة أثناء هذه المهام. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، طلبت حكومة السودان أن تبدأ دوريات برية في منطقة الـ ''١٤ ميلا'' في أقرب وقت ممكن.

٢٠ - وما زالت الآلية المشتركة في مرحلة القدرة التشغيلية الأولية، ويوجد مقرها في أبيي، في حين أن مقريها القطاعيين في كادقلي وفي قوك مشار في مرحلتهما التشغيلية. وفي قوك مشار، بدأت البعثة مشروعا للتوسع في المخيمات من المتوقع إنجازه بحلول ١ أيار/مايو ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يبدأ توريد وحدات الإيواء الإضافية من أجل نشر سرايا حماية القوة كلها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بعد أن تتحسن أحوال الطرق. ولم تنشر حتى الآن المعدات المملوكة للوحدات من أجل سرايا حماية القوة بكميات كافية. واستمرت أيضا الأعمال التحضيرية لإيفاد الآلية المشتركة إلى المقر القطاعي في برام والمقر القطاعي في ملكال. ومن المتوقع أن يكتمل هذان المقران القطاعيان بحلول نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠١٥ (بافتراض أن الأوضاع الأمنية تتيح ذلك في ملكال)، وعندئذ ستبلغ الآلية المشتركة قدرتها التشغيلية الكاملة.

٢١ - وقد تعاونت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مع الآلية المشتركة في تدريب أفراد الآلية المشتركة، بما يشمل المراقبين من السودان ومن جنوب السودان، على مهارات الدوريات، وحواجز الطرق، والكمائن، والحشود المعادية، وأخذ الرهائن،

وإجلاء الضحايا، وفقدان الاتصال، وتعطل المركبات، وحوادث الألغام الأرضية، وحوادث المرور. واحتفظت الدائرة بأفرقة دعم الدوريات التابعة لها باعتبار أنها تمثل قدرة للتخلص من الأعتدة المتفجرة في حالات الطوارئ في كادقلي.

خامسا – الحالة الإنسانية

٢٢ – أثناء الفترة المشمولة بها التقرير، واصلت الوكالات الإنسانية تقديم المساعدة في القطاعات التالية: الأمن الغذائي وسبل العيش؛ والصحة والتغذية؛ والتعليم؛ والحماية، بما في ذلك حماية الطفل؛ والمواد غير الغذائية؛ والمأوى؛ والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وشملت المساعدة توفير حصص إعاشة غذائية، ومجموعات من المواد غير الغذائية، والفحص التغذوي للأطفال وللنساء الحوامل والمرضعات وعلاج أولئك الأطفال والنساء، والحصول على التعليم، بما في ذلك الاستفادة من المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس، وتنمية القدرات، ورصد الحماية، والدعوة، وتتبُّع الأسر ولمّ شملها، ومياه الشرب المأمونة، وخدمات النهوض بالصرف الصحي والنظافة الصحية. وأجرى مكتب برنامج الأغذية العالمي في السودان، بتيسير من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، تقييما سريعا لتغذية قبيلة المسيرية في المناطق الشمالية من أبيي ولأمنها الغذائي. وكان ذلك التقييم هو الأول منذ عام ٢٠١١، بالنظر إلى معوقات الوصول.

٢٣ – ويظل الوصول أحد التحديات الرئاسية التي تحول دون تقديم المساعدة الإنسانية بكفاءة. وإلى جانب الإجراءات الإدارية الطويلة الأمد للحصول على تصاريح السفر من حكومة السودان من أجل الوصول إلى منطقة أبيي، فرض موسم الأمطار معوقات لوجستية إضافية، مما قلل كثيرا من إمكانية الوصول إلى الطرق الموسمية، بما في ذلك الطريق الرئيسي بين بلدة أبيي وأقوك، حيث توجد مقار معظم المنظمات غير الحكومية.

٢٤ – ويجري التخطيط للطوارئ لكفالة وجود ترتيبات للتنسيق بين الوكالات، واتفاقات احتياطية، ومخزونات كافية في حالة حدوث طوارئ جديدة. ويجري أيضا التخطيط للطوارئ الإنسانية الخاصة بعام ٢٠١٥.

سادسا – نشر الأفراد ودعم البعثة

٢٥ – في ١٠ أيلول/سبتمبر، كان العنصر العسكري في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي يبلغ عدد أفراده ٤ ٠٤٥ من أصْل القوام المأذون به البالغ ٥ ٣٢٦ فردا (المرفق الأول). وبسبب تأخر هطول الأمطار، جرى نشر أفراد القوة الخاص بموسم الأمطار

في منتصف تموز/يوليه. وقد أعيد نشر جنود البعثة في ١٠ قواعد تشغيلية، مقابل ١٥ قاعدة أثناء موسم الجفاف (المرفق الثاني). وقام الجنود بما يبلغ ٧٠ دورية في المتوسط يوميا، من بينها ٢٠ دورية ليلا، من أجل السيطرة على منطقة مسؤوليتهم ومعالجة النزاع القبلي المرتبط بتحرك أفراد قبيلة المسيرية الرحَّل الموسمي في اتجاه الشمال.

٢٦ - وظل عدد أفراد عنصر الشرطة في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ٢٢ من أصْل قوام مأذون به يبلغ ٥٠ ضابطا من ضباط الشرطة. وبالنظر إلى عدم إنشاء دائرة شرطة أبيي، الصادر لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي تكليف بأن تُسدي المشورة لها وتدرّبها، لم يُنشر الضباط المأذون بهم المتبقون.

٢٧ - واستمر عمل البعثة الهندسي ولكن بوتيرة أبطأ بسبب الأمطار. وتأجّل تحسين طرق الوصول بين معسكرات قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ومشروع مهبط الطائرات في أتوني ريثما تتحسن أحوال الطقس، وأنجز حفر بئرين للمياه وقاعدة بانتون وقاعدة الطريق السريع التشغيليتين. وبدأت البعثة الأعمال التحضيرية للمشاريع الخاصة بموسم الجفاف، بما في ذلك الإصلاح المخطط لزهاء ١٣٠ كيلومترا من طرق الإمداد وطرق الوصول إلى مواقع النشر. وقد بدأت عملية المشتريات الخاصة بإرساء عقود خدمات المعسكرات على مصادر خارجية، وكذلك طلبات الموافقة الفنية على تشييد وحدات اغتسال صلبة الهياكل لجميع المخيمات العسكرية وجسور قنوات دائمة في منطقتي بلوم وقولي.

سابعا - بعثة متابعة الاستعراض الاستراتيجي لولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

٢٨ - قام ممثلو إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (نيابة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) بزيارة أبيي وجوبا والخرطوم، خلال الفترة من ١٠ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر، للاجتماع مع أفراد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، والمنظمات غير الحكومية، وفريق الأمم المتحدة القطري. وقد قاموا بالزيارة، التي جاءت متابعة للاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الذي اختُتم مؤخرا (انظر S/2014/336)، لوضع مقترحات من أجل تقديم الدعم التشغيلي للتوصيات المنبثقة من الاستعراض الاستراتيجي، لا سيما في ما يتعلق بتحقيق استقرار أبيي.

٢٩ - وتشمل توصيات الفريق طرائق لتقديم الدعم من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للحوار القبلي، وتقديم الدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والقوة للجان حماية المجتمعات المحلية (الآليات المجتمعة لمراقبة الأحياء) التي تهدف إلى تلبية احتياجات المجتمعات

المحلية من حيث القانون والنظام في غياب دائرة شرطة أبيي؛ وتقديم الدعم من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لتنفيذ قرارات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة في كل منطقة أبيي؛ واعتماد تدابير لتعزيز التنسيق بين قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وستُعرض الاستنتاجات النهائية لبعثة المتابعة على المجلس في تقريري المقبل.

ثامنا – الجوانب المالية

٣٠ – اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٨/٢٥٨ باء المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مبلغا قدره ٣١٨,٩ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي إلى ما بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ستقتصر تكلفة الإنفاق على القوة على المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية للفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤. وحتى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بلغت الاشتراكات غير المسددة للحساب الخاص للقوة ٩٥,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٨٤٩,٢ ٣ مليون دولار. وجرى تسديد التكاليف المتعلقة بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات للحكومات المسؤولة عن الفترتين الممتدتين حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، على التوالي، وفقا لجدول السداد ربع السنوي.

تاسعا – الملاحظات والتوصيات

٣١ – ما زلت أشعر ببالغ القلق بشأن الحالة الأمنية في منطقة أبيي. فعلى الرغم من الهدوء الظاهر، يمكن أن تتصاعد الحوادث على المستوى القبلي بحيث تصبح نزاعا صريحا، مع ما يتناسب مع ذلك من خطر تدهور العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان. وعلاوة على ذلك، ما زال أفراد قبيلتي أبيي محرومين من الخدمات الاجتماعية الأساسية وعرضة للعنف العرقي. ولا يمكن أن يستمر الوضع القائم بحكم الأمر الواقع.

٣٢ – وعلاوة على ذلك، لا يمكن لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أن تنفذ ولايتها المتمثلة في دعم صون السلام والأمن وحماية المدنيين في ظل الانعدام التام للحوكمة ومؤسسات القانون والنظام. وأخشى على وجه الخصوص أن يؤدي تنظيم انتخابات في أبيي من جانب حكومة السودان، وفي ظل عدم وجود إدارة مشتركة، إلى توترات سياسية وحوادث أمنية. ولذا، فإنني أدعو حكومتي السودان وجنوب السودان إلى القيام فورا باستئناف الحوار السياسي بشأن إدارة أبيي. ويجب عليهما، كخطوة أولى، استئناف

اجتماعات اللجنة المشتركة للرقابة في أبيي لتوفير الرقابة السياسية والإدارية للمنطقة، والإسهام في جعل الإقليم خاليا من الأسلحة، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، وتحقيق الانتعاش المبكر لكلتا القبيلتين، ودعم المبادرات التي تعزز تعايشهما السلمي والمصالحة بينهما، على النحو الذي قررته الاجتماعات السابقة التي عقدتها اللجنة، ويمكن للجنة أن تعالج مسألة تنظيم حكومة السودان انتخابات في منطقة أبيي.

٣٣ - ويشكل وجود شرطة سودانية مسلحة في حقل دِفرة النفطي انتهاكاً لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ولقرارات مجلس الأمن. وإني أحث حكومة السودان على العمل مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في إجراء تقييم مشترك للمتطلبات الأمنية لمجمّع دفرة للنفط ووضع مقترحات تتيح انسحاب وحدات الشرطة السودانية، مع ضمان أمن تلك المنشآت، طبقا لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، يشكل الدخول المتكرر لعناصر مسلحة من الجيش الشعبي لتحرير السودان في أبيي انتهاكا آخر لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأهيب بحكومة جنوب السودان أن تكفل عدم دخول قواتها الأمنية تلك المنطقة.

٣٤ - ومن الضروري، لعكس مسار اتجاه التدهور في العلاقات القبلية في أبيي، أن يجد زعماء قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك مخرجا ينهي مسألة اغتيال شيخ زعماء دينكا نقوك في ٤ أيار/مايو ٢٠١٣. وينبغي أيضا استحداث آليات لمعالجة أي نزاع ينشأ بين القبيلتين في المستقبل، لا سيما النزاعات النابعة من سرقة الماشية وغير ذلك من أشكال الجريمة القبلية. وإني أرحب باستعداد القبيلتين للانخراط في حوار بشأن هذه المسائل وأناشد زعماء كلا البلدين أن يكفلوا بدء مؤتمر رسمي للقبيلتين في أقرب وقت ممكن وبدون أي شروط مسبقة. وسيتطلب الحوار القبلي المجدي في أبيي دعما من حكومتي السودان وجنوب السودان.

٣٥ - وقد رحب مجلس الأمن، في قراره ٢١٥٦ (٢٠١٤)، بالتوصيات المنبثقة من الاستعراض الاستراتيجي ومدّد ولاية القوة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد شملت التوصيات المنبثقة من الاستعراض الاستراتيجي عددا من المبادرات لتلبية الاحتياجات السياسية والأمنية للمنطقة المتنازع عليها، ولا سيما من خلال استئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، والحوار بين القبيلتين والإدارة المشتركة بينهما تحت رقابة اللجنة.

٣٦ - وعلى هذا الأساس، تحاورت مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة إثيوبيا وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وأمانة الأمم المتحدة سويا مع المسؤولين في السودان والمسؤولين في جنوب السودان للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المبادرات. ولم يكن الغرض من هذا التحاور هو إعادة فتح باب المفاوضات بشأن منطقة أبيي بل كان هدفها الدفع من أجل اعتماد خطوات ملموسة، ضمن الإطار المتفق عليه وأحكام اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن

أبيي، رئي أنها ضرورية لتوطيد التحسينات في الحالة الأمنية منذ نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في تموز/يوليه ٢٠١١ ولعكس مسار اتجاه التدهور الحالي. وسوف يستمر التحاور المشترك بشأن هذه المسائل، ولكن من اللازم دعمه على أرض الواقع.

٣٧ - وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة إلى زيادة تيسير الحوار القبلي وزيادة دعم المساعدة الإنسانية وتنفيذ برامج الانتعاش المبكر. ولذا، فقد قررت إعادة تشكيل قيادة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وتعيين شخص مدني كرئيس للبعثة، والفصل بذلك بين مهام رئيس البعثة ومهام قائد القوة. وقد تم إبلاغ حكومتي السودان وجنوب السودان ومفوضية الاتحاد الأفريقي بهذا القرار، الذي تؤيده حكومة إثيوبيا.

٣٨ - وأني أوصي، لإتاحة مزيد من الوقت للمشاورات مع كلا الطرفين، بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية القوة تمديدا فنيا لمدة أربعة أشهر إضافية. فأثناء تلك الفترة، ستجري الأمانة العامة وشركاؤها مزيدا من التحاور مع الطرفين من أجل استئناف تعاونهما بشأن إدارة أبيي، بدعم من البعثة. وأنوي أن أقدم للمجلس توصيات موحدة بشأن الدعم المستقبلي لمنطقة أبيي، وفقا لولاية القوة.

٣٩ - وإني أرحب بالجهود التي يبذلها الطرفان لتفعيل الآلية المشتركة وباستمرار عمليات الرصد والتحقق الجوية. ولكن يظل من الضروري، لكفالة الإنشاء التام لمنطقة الحدود المتروعة السلاح الآمنة وللتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقات الطرفين الأمنية، أن يجدد السودان وجنوب السودان جهودهما الرامية إلى تسوية النزاع المعلق بينهما بشأن الخط المركزي لمنطقة الحدود واستخدامه لتعيين ممرات العبور الحدودية المقترحة. وأرحب بالجهود التي بذلها مؤخرا الرئيس تابو مبيكي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ من أجل تيسير الحوار بين الطرفين في هذا السياق. وأرحب أيضا بالدعم المقدم من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وأحث الطرفين على الإسراع بعقد اجتماع للآلية السياسية والأمنية المشتركة ومعالجة جميع المسائل المعلَّقة بشأن أمن الحدود.

٤٠ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، الفريق هيلفوم موغس، ولجميع رجال ونساء قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لما يبذلونه من جهود متواصلة لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة أبيي في ظل ظروف كثيراً ما تكون مضنية وصعبة. وأثني أيضا على مبعوثي الخاص هايلي منكريوس، والرئيس مبيكي، وحكومة إثيوبيا للجهود التي يبذلونها لمساعدة السودان وجنوب السودان في تسوية النزاع على المركز القانوني النهائي لأبيي.

المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (بما في ذلك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها) في ١٧ أيلول/سبتمبر

البلد	الوصف	عدد الأفراد	المجموع
بنن	خبراء موفدون في مهام	١	٢
	جنود وحدات	١	
البرازيل	خبراء موفدون في مهام	٢	٤
	جنود وحدات	٢	
بوركينا فاسو	خبراء موفدون في مهام	١	١
بوروندي	خبراء موفدون في مهام	١	١
كمبوديا	خبراء موفدون في مهام	٣	٣
إكوادور	خبراء موفدون في مهام	١	٢
	جنود وحدات	١	
السلفادور	خبراء موفدون في مهام	١	١
إثيوبيا	خبراء موفدون في مهام	٧٨	٤ ٠٠٤
	جنود وحدات	٣ ٩٢٦	
غانا	خبراء موفدون في مهام	٣	٥
	جنود وحدات	٢	
غواتيمالا	خبراء موفدون في مهام	٢	٣
	جنود وحدات	١	
غينيا	خبراء موفدون في مهام	١	١
الهند	جنود وحدات	٢	٢
إندونيسيا	خبراء موفدون في مهام	٢	٤
	جنود وحدات	٢	
قيرغيزستان	خبراء موفدون في مهام	١	١
ملاوي	خبراء موفدون في مهام	١	١
مالي	جنود وحدات	١	١
منغوليا	خبراء موفدون في مهام	٢	٢
موزامبيق	خبراء موفدون في مهام	١	١
ناميبيا	خبراء موفدون في مهام	٣	٤

البلد	الوصف	عدد الأفراد	المجموع
	جنود وحدات	١	
نيجيريا	خبراء موفدون في مهام	٣	٦
	جنود وحدات	٣	
باراغواي	خبراء موفدون في مهام	١	٣
	جنود وحدات	٢	
بيرو	خبراء موفدون في مهام	١	٣
	جنود وحدات	٢	
الاتحاد الروسي	خبراء موفدون في مهام	١	١
رواندا	خبراء موفدون في مهام	١	٢
	جنود وحدات	١	
سيراليون	خبراء موفدون في مهام	٢	٢
سري لانكا	خبراء موفدون في مهام	٥	٦
	جنود وحدات	١	
أوكرانيا	خبراء موفدون في مهام	٤	٦
	جنود وحدات	٢	
جمهورية تنزانيا المتحدة	خبراء موفدون في مهام	١	١
اليمن	خبراء موفدون في مهام	٣	٥
	جنود وحدات	٢	
زامبيا	خبراء موفدون في مهام	٢	٣
	جنود وحدات	١	
زمبابوي	خبراء موفدون في مهام	٢	٣
	جنود وحدات	١	
المجموع		**٤ ٠٨٥**	**٤ ٠٨٥**

المرفق الثاني

